مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

التنافسُ الخفيُّ في صناعةِ السياسة الخارجيةِ في إيران: استقالة وزير الخارجيةِ الإيراني «جواد ظريف» نموذجاً

الملخص التنفيذي
المقدمة
الخلفية: دوائر السياسة الخارجية للسلطة في الجمهورية الإسلامية
طبيعة منصب وزارة الخارجية في إيران
السياسة الخارجية في حِقبة روحاني: مِن القمة إلى ما أبعدَ مِن ذلك
الوقت الحاضر: الاستقالة ثم التراجع، والصدام مع مدير مكتب الرئيس

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٤٠/٢٨٦٧
ردمد: ١٦٥٨-٦٩٦٤

التنافسُ الخفيُّ في صناعةِ السياسة الخارجيةِ في إيران: استقالة وزير الخارجية الإيراني «جواد ظريف» نموذجاً

الملخص التنفيذي

صناعة السياسات الخارجية في إيران تحكمها آليات معقدة، تتداخل فيها أكثر من جهة، وتلعب فيها الانقسامات والصراعات الشخصية دوراً مهماً، وتمثل الاستقالة التي تقدم بها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والتداعيات بعدها؛ حالة كاشفة للتعقيد والتناقضات التي تتسم بها قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، والتي لا تمثل وزارةُ الخارجية إلا أحد اللاعبين فيها.

منذ ١٩٨٩، كانت وزارة الخارجية الإيرانية تقع تحت نفوذ شخصيات ومؤسسات مختلفة، وكانت في أغلب فتراتها ساحة للصراع بين عدد من الأطراف، كخامنئي (رئيساً ثم مرشداً) والحرس الثوري وقياداته، ومجلس الشورى ورئاسة الوزراء في فترات. ولعل أهم قنوات التأثير أو التحكم في قرارات السياسة الخارجية هو المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يمكِّن المرشد وجهاته الاستشارية وقيادات الحرس الثوري وفيلق القدس، على رأسهم قاسم سليماني، من تعميق نفوذهم.

يقدم هذا التقرير فهماً أعمق للقيود المتزايدة التي تتعرض لها حكومة روحاني الحالية؛ وذلك بالنظر إلى الهياكل والشخصيات القوية التي تنافسه وتحد من قدرته على إدارة الآليات الرئيسة للسياسات، خصوصاً تلك المتعلقة بالاقتصاد والسياسة الخارجية. وينظر هذا التقرير لما وراء قرار استقالة ظريف، والخلفيات المؤسساتية والشخصية لهذا الحدث، بوصف ذلك جزءاً من صورة أكبر لطريقة عمل المؤسسات الإيرانية وأصحاب النفوذ فيها فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية.

المقدمة

لقد دخلت الحكومة الإيرانية، وسياستها الخارجية في حالةٍ من الاضطراب؛ بسبب الاستقالة المفاجئة لوزير خارجيتها محمد جواد ظريف.

وقد زاد هذا التطور غير المتوقَّع، من الصعوبة التي تواجهها إدارة حسن روحاني؛ خصوصاً أنه لم يَبْقَ على نهاية ولايته الثانية - وهي الأخيرة - إلا ما يزيد على سنتين بقليل. فروحاني يتعرض لقيود متزايدة؛ لعدم قدرته على إدارة الآليات الرئيسة للسياسات، خصوصاً تلك المتعلقة بالاقتصاد والسياسة الخارجية.

ستعرض هذه المقالة خلفيات قرار استقالة ظريف، والأسباب الخفيَّة وراء رفض روحاني لها، والعواقب المـُترتبة على سياسات الحكومة الإيرانية، وعلى بقية مؤسساتها.

الخلفية: دوائر السياسة الخارجية للسلطة في الجمهورية الإسلامية

لقد حظي جواد ظريف باستحسان المرشد الأعلى وإعجابه، مُنذ أن وصل إلى قمَّة نجاحه عام ٢٠١٥م؛ وذلك عقب خطَّة العمل الشاملة المشتركة (أي الاتفاق النووي). لكنه دخل منذ ذلك الحين، بوصفه وزيراً للخارجية، في دوامة مِن التراجع؛ نظراً لنهجه أسلوباً يختلف عن النهج الصارم الحَذِر الذي اتَّبعه أسلافه الذين كانوا جميعاً مِن الأجنحة المحافظة، الراسخة في الطبقة السياسية في إيران. ومع ذلك، يبدو أن نجاحه في الاتفاق النووي يعود في المقام الأول إلى التعاون الفريد، والعلاقة الشخصية التي أقامها مع نظيره الأمريكي جون كيري، وليس لتحسنٍ في العلاقات بين الدولتين.

يعتبر سجل ظريف في إدارة الملفات الخارجية الأخرى أقل نجاحاً أو أقل ايجابية، فلم يفلح في وقف تآكل علاقات بلاده بشكل مطرد مع الدول العربية، وفي المقابل فشلت كل سبله لتوسيع التفاهمات مع الغرب خارج إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. ورغم استمرار تواصله مع الأوروبيين ومسؤولة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبـــي، فيدريكا موغريني، ومشاركته في المؤتمرات الكبيرة كمؤتمر ميونخ للأمن أو الحوار المتوسطي في روما، إلا أن ظريف فشل في تطوير الحوارات الثنائية وذلك لعدة أسباب، بعضها مشابه لتلك الأسباب التي قيدت تعزيز العلاقات بين إيران وأوروبا بالتسعينات، كما سيتم توضيحه لاحقاً.

طبيعة منصب وزارة الخارجية في إيران

لكي نفهم الأسباب التي أدّت إلى انفعال ظريف بشكلٍ مُفاجئ؛ فإنه يُستحسن إلقاء نظرة سريعة على وضع منصب وزير الخارجية في إيران. فمُنذ أوائل الثمانينيات الميلادية، عُرف مَن يشغل هذا المنصب بأنه مبعوثٌ جدير بالثقة، كما أنه الشخصية التي يُسند إليها مهمة التواصل والتفاوض المتكرر مع العالم الخارجي، ولا سيَّما الغرب، غير أن صلاحيات هذه الشخصية ونُفوذها في اتخاذ القرار محدودة للغاية. وكما ذكر حسن روحاني نفسه في الرسالة الرسمية التي رفض فيها استقالة ظريف؛ فإنَّ دَوْر وزير الخارجية هو دور (المنفِّذ) للسياسة الخارجية؛ وهو ما يعني ضمنيّاً أن تشكيل مهام السياسة الخارجية يكون مِن قِبَل جهات أخرى. فبدلاً من إظهار المهارة والقدرة التنفيذية، فإن وزراء الخارجية، في المقام الأول، يُفتَرَض أن يستفيدوا مِن الثقة المـُطلقة المـُعطاة لهم من كبار أصحاب المصلحة، وعلى رأسهم المرشد الأعلى، في تحقيق تطلُّعات سياستهم الخارجية.

لقد سمحت هذه الخاصية لظريف وعددٍ من أسلافه أن يتجاوزوا الحدود، لكن بحذر، فيما يخصُّ القضايا التي تُعدُّ خطّاً أحمراً كالتعامل مع الولايات المتحدة، وذلك عندما يتعلق الأمر بتحقيق نتائج كبيرة، مِثل الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥م، أو القضاء على حُكم طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠١م. في كلتا الحالتين، كان الحوار مع الولايات المتحدة وسيلةً لتحقيق غاية على النحو الذي يتصوَّرهُ المرشد وغيره، وليس هدفاً في حدِّ ذاته، كما كان يأمل ظريف في عام ٢٠١٥م، أو خرازي في عام ٢٠٠١م.

في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، أدى الاحتقان داخل السلطة التنفيذية، وانعزال الخميني عن ساحة السياسة الخارجية، إلى تحويل وزارة الخارجية لساحة تنافس بين الرئيس، ورئيس الوزراء، مع التدخُّلات الخارجية من رئيس مجلس الشورى الإيراني هاشمي رفسنجاني. وأُبعدت وزارة الخارجية من بعض الأحداث، مثل قضية إيران-كونترا، إلا أن وزارة الخارجية انتصرت في اليوم الذي أُعدِمَ فيه مهدي هاشمي، وهو شخصٌ مثير للجدل، كما أنه أحد أقارب آية الله منتظري، وحدث ذلك عام ١٩٨٧م؛ وسعى هاشمي إلى تقويض سياسة الحكومة تجاه العالم العربي بشكلٍ كبير من خلال إنشاء شبكات من الوكلاء يعملون لصالحه هناك. وفي عام ١٩٨٨م قدّم رئيس الوزراء مير حسين موسوي - الذي شَغَلَ هذا المنصب فترةً طويلة - استقالته بشكل مفاجئ من منصبه (ثم أُعيد لمنصبه بعد امتعاض الخميني). وقد أشار خطاب استقالته السري إلى واقع قدرته على التأثير في السياسة الخارجية، وأشار، بمرارة، إلى أن نائب وزير الخارجية كان يملك قنواتٍ عدة للتواصل مع الغرب، ولم يكن هو يعرف أيّاً منها. هذه الأمثلة تُثبِت أنَّ عجز وزارة الخارجية عن أداء دورٍ مركزي في العديد من القضايا، كان سمةً سائدة بالفعل منذ فترة الثمانينيات، وليست ظاهرةً جديدة.

في عام ١٩٨٩م حدَث تعديل دستوري ألغى منصب رئيس الوزراء، وقد أدى هذا إلى وقوع وزير الخارجية فعليّاً تحت وطأة شدٍّ وجذبٍ مستمرَّين بين المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية؛ وذلك من خلال إنشاء المجلس الأعلى للأمن القومي؛ وهو هيئة رقابة على السياسة الخارجية التي كان يعمل بها الرئيس ووزير الخارجية، وممثلان اثنان للمرشد الأعلى. إنَّ نهج خامنئي، الأكثر نشاطاً في منصبه، على خلاف الخميني، قد حوّل مسؤولية اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية إلى المرشد، ورسَّخ سيطرته على السياسة الخارجية من خلال استمرارية علي أكبر ولايتي، الذي أصبح وزيراً للخارجية في عام ١٩٨١م، ليكون حلّاً وسطاً لتهدئة خامنئي، بعد أن فشل في سعيه لتعيين ولايتي رئيساً للوزراء، ولا سيّما أن ولايتي كان، ولا زال،

أقرب الحلفاء السياسيين لخامنئي. وقد تبنَّى ولايتي عدداً من جوانب تشدد خامنئي في العديد من قضايا السياسة الخارجية، وخاصة العلاقات مع أمريكا، وهو الأمر الذي أدخلهم في صِدام مع مُستشارِي رفسنجاني، مثل عطاء الله مهاجراني؛ الذي دعا في مقالٍ له، في يونيو ١٩٩٠م، إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة، وهو ما رفضه خامنئي.

استُبدل علي أكبر ولايتي، الذي شغل المنصب في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٩٧م، وكان دائماً من المقربين من خامنئي؛ وجاء مكانه كمال خرازي، وهو شخصية أكثر اعتدالاً، وله علاقات عائلية مع خامنئي؛ على الرغم من كونه متناغماً مع أجندة خاتمي الإصلاحية، وهو ما أهله لتولي المنصب. حاول خرازي الموازنة بين رغبة خاتمي في إصلاح العلاقات مع المجلس الأوروبي بعد سنوات من «الحوار الهام» الذي عُقد على إثر اغتيال معارضين إيرانيين في العديد من الدول، وهي حوادث استنكرها ولايتي نفسه خلال المناظرات الرئاسية لعام ٢٠١٣؛ لدورها في إضعاف جهوده، وبيَّن مواقف خامنئي الأكثر تشدداً. ولم يدخل ولايتي، ولا خرازي، في مواجهة مع خامنئي حول حدود سُلطتهما، أو دورهما، وكُوفِئا، بعد نهاية فترة ولايتهما، بالإبقاء على دورٍ لهما في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية العليا.

جاء أول تغيير بارز في وزارة الخارجية خلال فترة أحمدي نجاد الأولى عام ٢٠٠٥م، وكانت الوزارة آنذاك مأهولة بالدبلوماسيين المحترفين، والسياسيين المعيَّنين؛ والذين استحوذوا على السلطة والنفوذ منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي. كان أحمدي نجاد ينظر إلى الوزارة على أنها عقَبة محتملة أمام تطلُّعاته إلى تشكيل حكومة وَفْق نمُوذجه الخاص؛ فقام بتعيين السفير السابق منوشهر متكي وزيراً للخارجية؛ لكونه شخصاً لا يدور حوله كثير من اللَّغط. وكانت السياسة الخارجية الإيرانية وقتها موزَّعة بفعالية بين وزارة الخارجية والمجلس الأعلى للأمن القومي، بالإضافة إلى جهة استشارية مخصَّصة كان يعمل بها ولايتي وخرازي، وتدار من مكتب خامنئي الخاص المعروف باسم (البيت او بيت خامنئي). أسفر هذا الترتيب المعقَّد عن اتخاذ خطوة جديدة في عام ٢٠٠٣م عندما ظهرت أزمة السلاح النووي؛ حيث اتفقت القيادة السياسية العُليا على إسناد ملف القضية النووية إلى المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي كان أمينُه العامّ في ذلك الوقت حسن روحاني. وجد المحاورون الغربيون لإيران، وأبرزهم وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث: فرنسا وألمانيا وبريطانيا؛ أنفسهم في وضعٍ مُحرج عندما اضطرُّوا للتعامل مع غير نظرائهم من الجانب الإيراني من أجل التوصُّل إلى اتفاق نووي.

لقد أدّت محاولة أحمدي نجاد لتأكيد سُلطته إلى سيطرة شرسة فعلياً على المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي انتهى به المطاف تحت سلطة حليف أحمدي نجاد السابق، سعيد جليلي، في عام ٢٠٠٧م. وأقال الرئيسُ الوزيرَ متكي في عام ٢٠١٠م؛ حيث كان يُعَد أداؤه باهتاً عالميّاً، وعيَّن شخصية أكثر قُرباً لخامنئي، وهو علي أكبر صالحي. يُعدُّ صالحي شخصية لَبِقة، فلأول مرة تمتلك إيران وزير خارجية يتكلم الإنجليزية بطلاقة، وتميزت فترته بالعودة إلى سياسات حقبة ولايتي وخرازي. لقد أكَّد هذا الأمر أيضا على ضعف سلطة وزير الخارجية في السياسة الإقليمية؛ حيث إنه منذ غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣م، كان الشرق الأوسط العربي يُمثّل قضية أمنيَّة وطنية حساسة بشكل متزايد، وأسند هذا الملف بشكل تدريجي إلى فيْلَق القُدس، وهي وحدة النخبة الخارجية للحرس الثوري الإيراني.

وفي الوقت الذي احتُفِيَ فيه بقائد فيلق القدس قاسم سليماني على أنه كنز وطني بسبب دوره المحوري في إحباط هجوم داعش على إيران في أعقاب سقوط الموصل عام ٢٠١٤م، إلا أن سليماني كان يحظى بسِجلٍّ متقلِّب مع الرؤساء المتعاقبين بمختلف توجُّهاتهم، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت رؤية سليماني الخاصة، فيما يتعلّق بالأمن القومي الإيراني، تطغى على إدارة كلٍّ من خاتمي، وأحمدي نجاد، وروحاني.

التنافسُ الخفيُّ في صناعةِ السياسة الخارجيةِ في إيران

١٩٨١-١٩٨٩م

وزير الخارجية
علي ولايتي
(المحافظون)

حالة وزارة الخارجية:

- منطقة تنافس بين رئيس الوزراء **مير حسين موسوي** ورئيس الإيراني الخامنئي من جهة وبين تدخلات رئيس الشورى **هاشمي رفسنجاني**

- استُبعدت وزارة الخارجية من بعض الأحداث مثل فضيحة إيران-كونترا إلا أن وزارة الخارجية أعيد لها اعتبارها بعد إعدام مهدي هاشمي في عام ١٩٨٧م.

١٩٨٩-١٩٩٧م

وزير الخارجية
علي ولايتي
(المحافظون)

حالة وزارة الخارجية:

منطقة تنافس بين المرشد الأعلى خامنئي (بين طريق المجلس الأعلى للأمن القومي ورئيس الوزراء).

١٩٩٧-٢٠٠٥م

وزير الخارجية
كمال خرازي
(الإصلاحيون)

حالة وزارة الخارجية:

تقسيم ملفات الخارجية بين المجلس الأعلى للأمن القومي **حسن روحاني** المسند إليه ملف القضية النووية، وفيلق القدس (وحدة النخبة الخارجية للحرس الثوري) المسند إليه ملف غزو العراق ٢٠٠٣م.

قاسم سليماني لعب دورًا في التأثير في وزارة الخارجية من خلال عضويته في مجلس الأمن القومي.

٢٠٠٥-٢٠١٠م

وزير الخارجية
منوشهر متكي
(المحافظون)

حالة وزارة الخارجية:
توازن في إدارة ملف السياسة الخارجية بين وزارة الخارجية، والمجلس الأعلى للأمن القومي، مع استشارية جهة متخصصة كان يعمل بها ولايتي وخرازي وتديرها عائلة خامنئي.

٢٠١٠-٢٠١٣م

وزير الخارجية
علي أكبر صالحي
(المحافظون)

حالة وزارة الخارجية:
عودة إلى حقبة ولاية الخرازي بتقسيم الملفات على جهات متعددة مع ضعف فاعلية دور الوزارة.

٢٠١٣م - الوقت الحالي

وزير الخارجية
جواد ظريف
(محافظو الوسط)

حالة وزارة الخارجية:
استمر دورها محدوداً بسبب محدودية الدور الذي تلعبه حكومة روحاني في صناعة السياسة الخارجية وفشلها في إحداث تغييرات جذرية في مسار الوزارة.
وداخل فريق روحاني، يبرز صراع إضافي بين ظريف ومكتب الرئيس وتحديداً كبير الموظفين **محمود واعظي**.

السياسة الخارجية في حِقبة روحاني: مِن القمة إلى ما أبعدَ مِن ذلك

لقد جلَب صعود حسن روحاني إلى هرم السلطة في عام ٢٠١٣م، تغييرات كبيرة في المجال الدبلوماسي؛ فللمرة الأولى يكون اختصاص الرئيس قبل تولِّيه منصبه متركزاً على السياسة الخارجية، وفي هذا وقع اختيار الرئيس روحاني على جواد ظريف لشغل منصب وزير الخارجية، وهو شخص عمل معه روحاني منذ المفاوضات الدبلوماسية في الثمانينات، وساهما في قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (الذي دعا فيه إيران والعراق لقبول وقف إطلاق النار). لقد كان ظريف دبلوماسيّاً بالفطرة، وكان صعوده إلى المستويات العليا في السلك الدبلوماسي نتيجةً لقُربه الوثيق من ولايتي وخامنئي، حتى انتهى بهم المطاف إلى السَّفَر معاً مرات عِدَّة إلى الأمم المتحدة في نيويورك خلال منتصف الثمانينيات. وقد برَز ظريف بسبب خلفية عائلته الدينية، ونتيجة لأدائه دَوْرَ الناشط لصالح فصيل خميني التابع للجبهة الثورية منذ أواخر السبعينيات.

إن معرفة ظريف العميقة بالغرب، وتحدُّثه الإنجليزية بطَلاقة، وهي ميزة فريدة خارجة عن المألوف في المناصب العليا في إدارة جمهورية إيران الإسلامية، كانا في حد ذاتهما مصدرَيْ قُوَّة؛ فقد تمكَّن من الحصول بسرعة على مَوطئ قدَم في الدبلوماسية العامّة الدولية، وحرَص على الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام التقليدية فيما يصبّ في مصلحته الخاصة. كما أن مشاركته في مئات الساعات مِن المقابلات التلفزيونية، ومجادلته بحماس عن إيران - فضلاً عن المفاوضات الناجحة في ملف الاتفاق النووي - قد أهَّلَتْه ليكون المرجع الرئيس لكلٍّ مِن السياسيين والإعلاميين في الغرب. كما أن عدم وجود محاورين آخَرين مماثلين في المستويات الأخرى من المؤسسة؛ قد وضع ظريف في موقفٍ حَرِج؛ إذ تعرَّض ظريف في مؤتمر ميونخ الأمني لوابل من الأسئلة التي تتجاوز اختصاصه، مِثل مصير العديد مِن النُّشطاء البيئيين المحلِّيين الذين يخضعون في الوقت الحالي للمحاكمة بتهمة التجسس، إلى جانب الأسئلة المتعلقة بإطلاق تجارِب الصواريخ الإيرانية. وقد تم الضغط عليه بخصوص قضية نازانين زاغاري والعديد من الإيرانيين ذوي الجنسيتين، والتي أدت إلى فرض عوائق على الدبلوماسية الإيرانية. وفيما يتعلق بهذه الأمور، وغيرها من الصلاحيات - ولا سيَّما في السياسة الإقليمية المتعلقة بسوريا والعراق - فإنهُ لم يكن لدى المحاورين الغربيين سوى ظريف للرجوع إليه، وهي عملية أدَّت تدريجيّاً إلى ظهور ردود فعل بائسة وعصبية، وفي بعض الأحيان كاذبة مِن قِبل ظريف.

إن إصرار ظريف على التواصل العلني الصريح مع نظيره الأمريكي جون كيري، خلال مفاوضات الاتفاق النووي قد حوّل الاتفاق - بشكلٍ فعَّال - ليُصبح منتجه، مخرجاً بذلك الحوار بين البلدين من دائرة الخصومة. كما أن هذا الإصرار يعني أن ظريف، وكذلك الرئيس روحاني، سيتحملون العِبء الأكبر لأي فشل يحدُث للاتفاق النووي. لكن موقف ترامب بإلغاء الاتفاق النووي، واتخاذه القرار مِن تلقاء نفسه؛ قد برّأ كلّاً مِن روحاني وظريف مِن اتهامات الخيانة، إلا أنه لم يقلِّل من حقيقة أن ظريف قد خسر الرهان بشكلٍ فعَّال، وصدقت توقُّعات خامنئي بعدم الثقة في الولايات المتحدة. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٩م، لم تلق سياسات ظريف في الدفع بالإلتزام بلوائح مجموعة العمل المالي (FATF)، والثقة بحذر في أداة دعم التبادلات التجارية (INSTEX) - وهي وسائل صممت من قبل الإتحاد الأوروبي للالتفاف

حول العقوبات الأمريكية – أي ردود فعل مرحبة في الطبقة السياسية الإيرانية. ولم يكن بوسع كلٍّ من ظريف وروحاني التأثير بشكلٍ كبير على سياسة إيران الإقليمية، التي تُعدَّ في الغالب استمراراً لسياسة أحمدي نجاد، والتي اتسمت بعلاقاتٍ ضعيفة مع المملكة العربية السعودية، وإسناد قضية العراق إلى الحرس الثوري الإيراني، وتفويض ملف سوريا لفَيْلَق القدس.

الوقت الحاضر: الاستقالة ثم التراجع، والصدام مع مدير مكتب الرئيس

لقد زاد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في ربيع عام ٢٠١٨م من الصعوبات على إدارة روحاني، واشتعلت حوادث الشَّغَب في ديسمبر عام ٢٠١٧م إلى يناير عام ٢٠١٨م، وانخفض الريال الإيراني في ربيع عام ٢٠١٨م وصَيْفه، وتفاقَمَت الأزمة الدبلوماسية مع التكتُّل الذي تقوده السعودية خلال السنة نفسها. وفي خِضَمِّ الانتقادات حوْل استمرار إصرار ظريف على البقاء في خطَّة العمل الشاملة المشتركة، تعرَّضت وزارة الخارجية لسلسلة من الاتهامات مِن جانب الحكومات الأوروبية بشأن محاولات اغتيال المعارضين الإيرانيين، وفي المقام الأول منظَّمة مجاهدي خَلق الإيرانية، وذلك في العديد من الدول، بما في ذلك الدنمارك، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، لكن في المقابل نفى المسؤولون الإيرانيون بشدة أي مشاركة في هذه الأحداث. وكما أشار السفير الإيراني السابق لدى برلين، علي مجيدي، فإن المطالبات الأوروبية لا يمكن إهمالها بشكل كامل. ويبدو أن شبكة السفارة في تلك الدول كانت تُستغل لتسهيل الهجمات، والتخطيط لها. في وقت كتابة هذه المقالة، فالدبلوماسيُّ مِن السفارة الإيرانية في فِيينَّا، وهو أسد الله أسعدي، محتجَز لدى السلطات البلجيكية بتهمة المساعدة في مؤامرة لتفجير أو تخريب التجمُّع العام لأعضاء منظَّمة (مجاهدي خَلق) المعارضة في باريس. ويبدو أن معرفة ظريف بهذه الأنشطة غير واضحة، لكن انخراطه مع الغرب، وعدم إلقاء اللَّوم عليه أو على روحاني بشكل قوي؛ تدل على أن الأوروبيين فصلوا الاثنين عن اللاعبين الآخرين في المؤسسات الأمنية ومتخذي القرار في السياسة الخارجية الإيرانية.

وركز ظريف جهوده في إنقاذ بقايا الاتفاق النووي؛ مِن خلال آليَّات تمكين الاستثمار الأجنبي. وكانت الموافقة على لوائح مجموعة العمل المالي مِن الأمور الأساسية ضمن هذه الجهود؛ و تطلب ذلك تنفيذ عملية معقَّدة تتألف من أربعة مسارات تشريعية عبر النظام البرلماني الإيراني. وعلى الرغم من تأمين الموافقة البرلمانية الضرورية، إلا أن العملية أصبحت عالقة في مجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو جهاز يتعين عليه التوسُّط بين المجلس البرلماني، ومجلس صيانة الدستور. لقد كان مجلس تشخيص مصلحة النظام تحت قيادة البراغماتي هاشمي رفسنجاني لفترة طويلة، ولكنه الآن أصبح تحت قيادة الشخصية المؤيِّدة لاستخدام الحلول العسكرية، صادق لاريجاني، وهو الرئيس السابق للسلطة القضائية، وهو الذي تولّى منصب الراحل هاشمي شاهرودي. وكانت الموافقة على لوائح (مجموعة العمل المالي) قضية شائكة لأسباب عديدة، فلم تلتزم جمهورية إيران الإسلامية بعدُ بلوائح هذه الاتفاقية الدولية المختصة بتعزيز الشفافية المالية، ويتمثل السبب الرئيس الذي قدمه العديد مِن المعارضين المحافظين، فيما يخصُّ عدم الموافقة على

لوائح مجموعة العمل المالي، أنها تُقَيِّد، أو تُعَطِّل القُدرة على تمويل حليفَيْ إيران الإقليميَّين: حماس، وحزب الله. وحتى وقت كتابة هذه المقالة، لم يوافق مجلس تشخيص مصلحة النظام بعدُ على أحد المكوّنات الرئيسية للائحة مجموعة العمل المالي، وهي «اتفاقية باليرمو».

يبدو أن القَشَّة التي قصمت ظهر البعير كانت تتمثَّل في غياب ظريف عن اجتماعات بشَّار الأسد مع حسن روحاني، والمرشد الأعلى. هناك بعض المؤشرات على أن رحلة الأسد إلى طهران - وهي أول رحلة منذ عام ٢٠١١م - قد نُظِّمت بطريقة سريعة، وفي اللحظات الأخيرة؛ حيث لم يكن هناك استقبال رسمي للأسد كما هو معتاد لرؤساء الدول الزائرة، سواء في مطار طهران، أو في القصر الرئاسي. وعلى الرغم من أنه قد فُرشت له السجادة الحمراء في مناسبات سابقة، وقُدِّمت له أوسمة عسكرية؛ إلا أنه يبدو أن الأمر قد جاء بصورة غير معلنة، إذ كان داخل مبنى حكومي، وكان بلا تكريم على الإطلاق، حتى إنه لم يوضع علم سوريا خلفه، ولم يكن في صور الاجتماعات سوى لقطات قريبة للقاء الأسد مع اثنين فقط من كبار المسؤولين، مثل رئيس مكتب خامنئي محمد جولبايجاني، وعلي أكبر ولايتي، إلا أن لقطات الفيديو أظهرت بقية الحضور، وقد تضمَّنت في كلتا المناسَبَتين قاسم سليماني، ومحمود واعظي في اللقاء مع روحاني.

ويعتبر محمود واعظي - وهو شخصية بارزة - محركاً ماكراً في الساحة الدبلوماسية الإيرانية منذ زمن طويل. فبعد سنوات قضاها في الإدارة الاقتصادية لوزارة الخارجية خلال فترات رفسنجاني وخاتمي، قام بالعمل مع روحاني في مركز البحوث الاستراتيجية خلال عهد أحمدي نجاد، وعندما نُبِذ إلى جانب بقية المحافظين المعتدلين، أُشيع أن واعظي كان هو خيار مير حسين موسوي في منصب وزير الخارجية في عام ٢٠٠٩م، لكنه لم يرتبط بالحركة الخضراء خلال الأزمة أعقاب إعادة انتخاب أحمدي نجاد، وظل عضواً في الدائرة المقربة من روحاني، وكان من أولئك الذين أقنعوه بالترشح في عام ٢٠١٣م. ومع ذلك، لم يحصل واعظي على ما كان يُمكن أن يكون منصبه الوزاري الأول بعد انتخاب روحاني، وتقلّد بدلاً من ذلك منصب وزارة الاتصالات، وهو الدور الذي تولّاه بدون حماسه.

في أعقاب إعادة انتخاب روحاني عام ٢٠١٧م، أصبح واعظي مدير مكتب الرئيس، وقد عُزِّز هذا المنصب في العام التالي بعد إلغاء منصب المتحدِّث الرئاسي، ومنصب نائب الرئيس للشؤون التنفيذية. لذلك فقد اكتسب صلاحيات كاملة داخل المكتب الرئاسي، وبدأ في الانخراط في مهامّ حسّاسة تقع ضمن اختصاص وزارات محددة. يُذكر أن من الأمور التي أدَّت إلى انزعاج ظريف؛ أن واعظي - على وجه الخصوص - قد أصبح رجل روحاني الأساس؛ لخوض المفاوضات السرِّية (إلى حدٍّ ما) التي جرت مع تركيا؛ مِن أجل ضمان المحافظة على العلاقات الاقتصادية والمالية للدولتين، وذلك أعقاب إعادة فرض العقوبات الأمريكية ضد إيران. كان واعظي، حتى سبتمبر ٢٠١٧م، هو من يقود اللجنة المشتركة بين إيران وتركيا، وقد سافر بعد ذلك إلى أنقرة لعدة مرات؛ لمقابلة أردوغان، وأعضاء دائرته المقربين.

على الرغم من أن واعظي وظريف يشتركان في أهداف السياسة الخارجية ورؤاها على نطاق واسع، إلا أنهما لم يكونا قريبيْن بشكل كامل؛ إذ كان الأول ينجذب إلى دائرة رفسنجاني، وظل مساعداً لروحاني، وشارك معه في مركز البحوث الاستراتيجية، في حين ظلَّ الآخر بمنأى عن دائرة مركز البحوث الاستراتيجية، حيث تولى دور أستاذ حقوق الإنسان في جامعات طهران، حينما لا يطلب منه تقديم الخدمات الدبلوماسية في إطار بعثة الأمم المتحدة في نيويورك.

مِن المرجَّح أن تعدي واعظي على صلاحيات ظريف قد أثار غضب الأخير، وقد بلغ هذا الغضب ذروته بعد أن اتضح أن واعظي سيكون المسؤول الحكومي الرفيع الذي سيظهر بجانب روحاني أثناء اجتماعه مع الأسد، مما يفسّر تصريح سليماني المتعلق بغياب ظريف عن

الاجتماع بين روحاني والأسد، إذ ذكر سليماني أن السبب وراء عدم وجود ظريف يعود إلى سوء التنسيق داخل المكتب الرئاسي.

من المحتمل أن ظريف قد توصَّل إلى قراره بالإعلان عن استقالته في ساعة متأخرة من الليل بعد مراجعة الأدلة المتاحة مِن الصور والفيديوهات. ومن جانبه، فقد أعلن المرشَّح الرئاسي الإصلاحي في انتخابات عام ٢٠١٧م، مصطفى هاشمي، أنه كان موجوداً في غرفة الاجتماعات بالمجمع الحكومي، الواقع على شارع پاستور، مع ظريف عندما بدأ الأخير في إلتقاط صورة لخطاب استقالته لكي ينشرها على موقع إنستغرام، وهو أحد وسائل التواصل الاجتماعي القليلة التي ما زالت غير خاضعة لرقابة الدولة الإيرانية الصارمة على الإنترنت.

كما أوضح بيان روحاني الذي رفض الاستقالة، فإن الصورة التي نشرها ظريف على موقع إنستغرام تبعها تقديم خطاب استقالة رسمي (لم يُفصَح عن محتوى الخطاب بعد). وانطلاقاً مِن ردِّ روحاني، الذي حَثَّ فيه جميع صُنَّاع السياسة الخارجية في الجمهورية الإسلامية على التنسيق مع وزارة الخارجية، فإنه يمكن أن نستشفَّ أنَّ ظريف قد شعر بالإهانة؛ بسبب تأديته دور التابع بشكلٍ مستمرٍّ في مجال رسم السياسات. ومع ذلك، كما أشار روحاني بصورة ناعمة في ردِّه، فإن دور ظريف الوحيد هو أنه منفِّذاً، وليس مُصَمِّماً للسياسة الخارجية، وبالتالي، فإنه يتعيَّن عليه قبول الدور الحاسم، المـُتعِب في بعض الأوقات، الذي يؤديه الآخرون في العملية.

من الصعب تصوُّر اتخاذ قرارات تصبُّ في صالح وزارة الخارجية، دون إجراء تعديل وزاري على المكتب الرئاسي لروحاني. على الرغم من أن يمنح فريق ظريف بعضاً من السلطة، إلا أنه يبدو أن واعظي سيستمر في ممارسة نُفوذه. لكن على الاثنين أن يجمعا الموارد، ويُشَكِّلا جبهة مُوحَّدَة إذا أرادت إدارة روحاني تجاوز التحديات الرئيسة التي تواجهها، وأهمها إكمال الإجراءات التشريعية التي تخص الموافقة على لوائح مجموعة العمل المالي.

من الجدير بالذكر أن مجلس تشخيص مصلحة النظام، قد أعلن أن البتَّ في تصديق اتفاقية «باليرمو»، وهو حجر العثرة الرئيس، سيتم في بداية التقويم الإيراني (الموافق لمارس من هذه السنة)؛ لإعطاء روحاني فرصة لترتيب أوضاع حكومته. وفي الوقت نفسه، ليس من المتوقع اختفاء النقد الموجه لسياسة روحاني الخارجية من قبل المتشددين. فمؤخراً، انتقد سليماني فكرة اتفاق مشترك شامل (اتفاق نووي) آخر لإصلاح العلاقة مع الغرب، وهي فكرة روج لها روحاني أثناء فترة رئاسة باراك أوباما. وهذا يشير إلى أن التحديات التي تواجه إدارة روحاني هائلة، إضافة إلى محاولتها تجنب السقوط في الحالة التي تعتري الرئاسة الإيرانية عادةً عندما تقارب من انتهاء فترة ولاية الرئيس، ألا وهي المعروفة بحالة البطة العرجاء؛ لعدم قدرته على تحقيق أي إنجاز.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com